حق الحياة الخاصة في النظام السعودي

د. عبد الرحمن بن عبد الله الخلف

أستاذ مساعد- كلية الشريعة الإسلامية

جامعة القصيم

(ISSN: 2537 - 0758)

حق الحياة الخاصة في النظام السعودي

د. عبد الرحمن بن عبد الله الخلف

ملخص:

غاية وجود القانون هو حماية حقوق الفرد والأمن والاستقرار في المجتمع. فلا يمكن لوجود مفهوم حياة مدنية إلا بالحماية حقوق الفرد وبشكل أكد الحقوق التي تقرر لأنسان بمجرد ولادته وخروجه للحياة. سعت المنظمات الدولية من خلال المعاهدات والاتفاقيات بشكل حثيث على تنظيم حقوق أساسية لكل إنسان على وجه الأرض بغض النظر عن أصله، هويته، ديانته، مرتبته الاجتماعية، وغيرها. وليس لأحد كائن من كان، حتى الفرد نفسه المقررة له هذه الحقوق، منع او إزالة او الحرمان من هذه الحقوق. وشرعنا الحنيف سبق هذه المواثيق الدولية بضبط مصالح الفرد المرتبطة بشخصه وسنستعرض في البحث الجانب الشرعي والدولي في حق الحياة الخاصة وما بني عليها من تشريع في النظام السعودي.

The right to privacy in the Saudi law

Dr. Abdulrahman Abdullah Al-Khalfa

Summary

The purpose of the existence of the law is to protect the rights of the individual and security and stability in society. The existence of the concept of civil life can only be achieved by protecting the rights of the individual, and most certainly the rights that are determined for a person as a human been. International organizations have sought, through treaties and conventions, to organize basic rights for every person on earth, regardless of his origin, identity, religion, social rank, and others. And no one, whoever he is, even the individual himself to whom these rights are prescribed, has the right to prevent, remove or deny these rights. And our true legitimacy preceded these international covenants by controlling the interests of the individual related to a person, and we will review in the research the legal and international aspect of the right to private life and the legislation based on it in the Saudi system.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل (وَلَا تَجَسَّسُوا)[١] (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا)[٢]. والصلاة والسلام على الهادي الأمين الذي اوصانا بقوله (ولا تحسسوا ولا تجسسوا)[٣] وبعد: فإن موضوع الحق في حرمة الحياة الخاصة يحظى بأهمية بالغة باعتباره احدى الموضوعات القديمة والمتجددة في نفس الوقت كما انه يثير المشكلات التي تتغير بتطور الحياة العصرية مما تؤدي الى تسهيل عملية التطفل على الغير.

يتمتع المواطنون في النظام السعودي بضمانات حق حرمة الحياة الخاصة وفقًا للقوانين واللوائح التي تحمي حقوقهم وحياتهم الخاصة، فلقد رسخت الشريعة الإسلامية حق الحياة الخاصة وعدم انتهاك حرمة الخصوصية، وقد قامت الدولة السعودية من خلال تدابير تشريعية وأخرى بحماية حق الفرد في حرمة حياته الخاصة وفقًا للوائح المحددة، ويجب على الدولة تطبيق الأحكام المحددة في هذا الشأن وحماية المواطنين من أي تدخل تعسفي غير قانوني والتعاطي بجدية مع أي تعديات على حرمة الحياة الخاصة للأفراد.

حق الحياة الخاصة يعد من أهم حقوق الإنسان في المجتمعات الحديثة، وهو الحق الذي يحمي حياة الأفراد من الاعتداءات والتعدّيات التي تمس خصوصياتهم وحياتهم الخاصة بدون وجه حق، كما أن الشريعة الإسلامية تحرص على حماية حرمة الحياة الخاصة، فهي تكفل بحماية كرامة الإنسان وتطوير المجتمعات، وذلك من خلال منع كل ما يتعدى على خصوصية الآخرين، مثل نشر أسرارهم وتتبع عوراتهم.

كما تزداد أهمية الحق في الحياة الخاصة بالنظر الى الطبيعة القانونية لهذا الحق باعتباره اهم الحقوق اللصيقة بالشخصية. وعلى ضوء ما سبق نستطيع ان نقول ان التساؤل الرئيسي في البحث هو هن مدى توفر الحماية القانونية لحق الحياة الخاصة؟ وما هي النصوص التي كفلت هذا الحق في التشريع السعودي؟

---

[١] سورة الحجرات، آية ١٢.

[٢] سورة النور، آية ٢٨.

[٣] صحيح البخاري، كتاب الأدب باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر (حديث رقم: ٦٠٦٤).

(ISSN: 2537 - 0758)

وسوف نجيب عن هذه التساؤلات عن حق الحياة الخاصة من خلال خطة البحث التالية:

المبحث الأول: ماهية حق الحياة الخاصة

المطلب الأول: التعريف

المطلب الثاني: تكييف/ طبيعة حق الحياة الخاصة.

المطلب الثالث: ما يتضمنه حق الحياة الخاصة.

المبحث الثاني: حق الحياة الخاصة في النظام السعودي

المطلب الأول: الحماية القانونية لحق الحياة الخاصة

المطلب الثاني: تطبيقات قضائية.

المبحث الأول
ماهية حق الحياة الخاصة

يعد الحق في الحياة الخاصة من اهم حقوق الانسان باعتبار أن حق الانسان هو جوهر الحقوق بالنسبة له هذا هو الحيز الذي يمارس فيه الانسان هذه الحقوق والحريات الشخصية حتى يتمكن من التمتع بالخصوصية.

المطلب الأول
التعريف

يعد تحديد تعريف جامع مانع للحق في الحياة الخاصة أحد الإشكاليات الرئيسة التي ظلت ولا زالت تلازمه لكن هذا الأمر لم يمنع من نشوء العديد من التعاريف مقابل بعض المحاولات الفقهية والقانونية حيث سنتطرق الى تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصة عند الفقهاء أولاً ثم تعريف الحق في حرمة الحياة الخاصة في التشريع ثانياً.

أولاً: التعريف الفقهي

عرف فقهاء القانون الحق في الحياة الخاصة بتعريفات عدة من عدة نواحي، نذكر منها: ذهب جانب من الفقه الفرنسي الى تعريف الحق في الحياة الخاصة: "بأنها حرمة الحياة العائلية والشخصية والداخلية والروحية للإنسان عندما يعيش وراء بابه المغلق[٤]، فهي الموجود خلف الأبواب المغلقة".

[٤] نجيب حبيب جبل المشايخي، التنظيم الدستوري للحق في الخصوصية وضمانات القضائية –دراسة مقارنة، دار المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة أولى، ٢٠٢٠م، ص٣٥.

كما عرفت بانها حق الإنسان في احترام حياته الخاصة وحمايتها من التدخل والإعلان.

ويعرفه البعض الآخر بأنه: "هو حيز خاص يسمح للفرد بان يتفاعل او ال يتفاعل مع الآخرين دون تدخل او تطفل أي شخص غير مرغوب به كما يعطي للفرد حرية تحديد ما يريد ومع من يريد ان يشارك معلوماته التفصيلية او الثانوية[٥]، فهي مساحة شخصية محروسة يسمح صاحبها لمن شاء بالدخول فيها ويمنع من يشاء".

وفي نفس الاتجاه يعرف الأستاذ الدكتور حسام الدين الأهواني أستاذ القانون الدولي الحق في الحياة الخاصة بأنه: "حق الانسان في أن يكون بعيداً عن تجسس الغير وأعينهم ولا يجوز النشر"[٦].

وعرف جانب آخر من الفقه الحق في الحياة الخاصة بأنها: "نطاق الذي يكون المرء في اطاره إمكانية الانسحاب أو الانزواء عن الآخرين بقصد تحقيق نوع من السكينة والحفاظ على سرية الحياة الخاصة"[٧].

كما يسند بعض الأنصار الى جمع بين ثالث أفكار وهي السرية والسكينة والألفة بمعنى أنه ليس لأحد أن يقتحم على غيره عالم أسراره وأن يدعه في سكينته ينعم بعيداً عن تدخل الغير في حياته.

وكما يمكن تعريفه بانه حق الأفراد في الحماية من التدخل في شؤونهم وشؤون عائلاتهم بوسائل مادية مباشرة أو عن طريق نشر المعلومات عنهم[٨].

---

[٥] هوزان عبد المحسن عبد الله، المسؤولية التقصيرية الناجمة عن التعدي على الحياة الخاصة في القانون الفرنسي دراسة مقارنة، مجلة دفاتر السياسية والقانون، المجلد١٢، العدد٠١، ٢٠٢٠م، ص١٨.

[٦] هوزان عبد المحسن، مرجع سابق ص٢٠

[٧] مجادى نعيمة، أثر إجراءات أمر الجزائي على الحق في حرمة الحياة الخاصة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد٠٦، العدد٠٢، تيارت، ٢٠٢٠م، ص٢٧٤٨.

[٨] رشيد شميشم، الحق في الحياة الخاصة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد١٢، ديسمبر ٢٠١٨، ص١٦١.

(ISSN: 2537 - 0758)

كما عرفه البعض الآخر حق الإنسان في أن يعيش بمفرده مجهولا أو من حق الشخص أن يعيش بعيداً عن أنظار الناس وعن قيود الاجتماعية، فهي حسب هذا المفهوم الابتعاد والاختفاء عن الأنظار.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول ان الحق في حرمة الحياة الخاصة: هو قطعة غالية من كيان الانسان لا يمكن انتزاعها منه فالإنسان بحكم طبيعته له أسرار أي من حقه أن يعيش حياته آمنة ومطمئنة دون تدخل الآخرين في حياته الشخصية.

ثانياً: التعريفي التشريعي

لم يعرف المشرع السعودي الحق في الحياة الخاصة في التشريعات القانونية السعودي كونها من الأفكار المرنة والقابلة للتغيير أي ليست مستقرة حيث انها تعكس جوانب متعددة لحياة الإنسان، إلا أن المشرع السعودي تطرق لتعريف البيانات الخاصة للفرد والتي هي عماد وأساس الحياة الخاصة للفرد فعرف المشرع السعودي "البيانات الشخصية: كل بيان– مهما كان مصدره أو شكله– من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك: الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرُّخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي"[٩]. كما عرف "البيانات الحساسة: كل بيان شخصي يتضمن الإشارة إلى أصل الفرد العرقي أو أصله القبلي، أو معتقده الديني أو الفكري أو السياسي، أو يدل على عضويته في جمعيات أو مؤسسات أهلية. وكذلك البيانات الجنائية والأمنية، أو بيانات السمات الحيوية التي تحدد الهوية، أو البيانات الوراثية، أو البيانات الائتمانية، أو البيانات الصحية، وبيانات تحديد الموقع، والبيانات التي تدل على أن الفرد مجهول الأبوين أو أحدهما"[١٠].

"**البيانات الوراثية:** كل بيان شخصي يتعلق بالخصائص الوراثية أو المكتسبة لشخص طبيعي، يحدد بشكل فريد السمات الفيسيولوجية أو الصحية لذلك الشخص،

---

[٩] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ٠٨/٠٣/١٤٢٨ مادة (١) فقرة ٤

[١٠] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ٠٨/٠٣/١٤٢٨ مادة (١) فقرة ١١

ويستخلص من تحليل عينة بيولوجية للشخص كتحليل الأحماض النووية أو تحليل أي عينة أخرى تؤدي إلى استخلاص بيانات وراثية"[١١].

البيانات الصحية: كل بيان شخصي يتعلق بحالة الفرد الصحية، سواء الجسدية أو العقلية أو النفسية أو المتعلقة بالخدمات الصحية الخاصة به."[١٢] ولقد جرم النظام السعودي نشر تلك البيانات كما سنعرف ذلك لاحقا في البحث.

المطلب الثاني

تكييف/ طبيعة حق الحياة الخاصة.

ان الحديث عن تعريف حق الحياة الخاصة يقودنا الى تبيان طبيعة هذا الحق وما ينبني عليه من اثار. حق الحياة الخاصة من اهم الحقوق التي تثبت للشخص بمجرد وجوده في هذه الدنيا (الحقوق اللصيقة بالشخصية) وعليه لا يجوز التصرف فيه وعدم إمكانية تقادمه، وغير قابل للانتقال للغير.

ان هذا الحق ولكونه لصيقا بشخصية الإنسان لا يجوز التنازل عنه، فمن يتنازل نهائيا عن حياته الخاصة لوسائل الإعلام– مثال– يعني الحرية الفردية وهذا لا يجوز، فكما أنه يجوز التنازل عن القدرة عن العمل، وكما لا يجوز للمؤلف أن يتصرف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي، فإنه لا يجوز أيضا التنازل نهائيا عن الحق في الحياة الخاصة. وكذلك بالنسبة للتنازل المؤقت أي تنازل المحدد بمدة معينة يقع باطلا، شأنه شأن التنازل المطلق ولا اعتبار لما إذا كان هذا الأخير صريحاً او ضمنياً[١٣].

وان الحق في الحياة الخاصة هو حق غير قابل للتصرف فيه وبالتالي لا يمكن أن يكون محال للبيع او الهبة أو الوصية وعليه لا يتصور أن يتم تغيير صاحب الحق في الخصوصية، أو يتخلص من الحماية الممنوحة لحياته الخاصة عن طريق التصرف في هذا الحق، كما لا يعقل أن يكون هذا الحق محال للتنازل أو الترك.

وعلى أساس اعتبار الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الشخصية فإنه يكون غير قابل للانتهاء ولا ينقضي بالتقادم إلا بزوال الشخص ذاته من هذه الحياة، فالشخص يظل

---

[١١] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ٠٨/٠٣/١٤٢٨ مادة (١) فقرة ١٢

[١٢] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ٠٨/٠٣/١٤٢٨ مادة (١) فقرة ١٣

[١٣] الشهاوي محمد، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٤٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

حقه في حرمة حياته الخاصة قائما مهما طال عدم استعماله له، غير أنه ينبغي التمييز بين الحق في الخصوصية ذاته وبين الدعوى المرفوعة نتيجة ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بالحياة الخاصة، أو الدعوى المتعلقة بتعويض الضرر الحاصل على نشر لعض الأمور هذه الحياة، فاذا كان الحق في الخصوصية في ذاته لا يقبل التقادم فان ذلك لا يستلزم عدم قابلية الدعاوى المذكورة للانقضاء بالتقادم فاذا تم نشر صورة شخص بدون اذنه او إذاعة أحاديث له تم تسجيلها أو التقاطها بجهاز من الأجهزة المحددة في القانون فان الدعوى الجنائية في هذه الحالة تخضع لمواعيد التقادم المنصوص عليها في القانون[١٤].

المطلب الثالث

ما يتضمنه حق الحياة الخاصة

إن الحق في الحياة الخاصة يتضمن مجموعة من العناصر المعنوية وأخرى مادية، فحسب المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان يحق لكل شخص أن يحمي خصوصياته وشؤونه وأبواب منزله وعائلته ومراسلاته من أي تدخلات تعسفية أو غير مشروعة. كما يحظر أي حملة تمس بسمعة أو شرف الشخص[١٥]. سوف نتحدث عنها بشكل مفصل عن العناصر ذات الأهمية الكبيرة في حق حرمة الحياة الخاصة.

أولاً: العناصر المعنوية لحق الحياة الخاصة

١. **الحالة العاطفية والعائلية للإنسان**

ان الحياة الزوجية تعد من اهم مواضيع الحياة الخاصة سواء تعلقت بالزواج او الطلاق او الأبوة او الخطبة ولذلك لا يجوز نشر معلومات عن الزواج بوصفه زواجاً ناجحاً أو زواجاً غير ناجح، وكذلك الزواج الجديد وكذلك الحياة العاطفية للأشخاص فلا يجوز نشرها للجمهور سواء أكانت حقيقية أم غير حقيقية، وكذلك لا يجوز نشر ما

---

[١٤] محمدي بدر الدين، المسؤولية المدنية الناشئة عن المساس بالحق في الحياة الخاصة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ١، ٢٠١٥ ص ١٤٧.

[١٥] الإعلان العالمي لحقوق الانسان ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م.

يتعلق بالطلاق وأسبابه، أما البيانات التي لها صفة العلانية مثل شهادة الميلاد أو الوفاة فيجوز نشرها لأن القانون يضفي عليها صفة العلانية[١٦].

٢. **الشرف والاعتبار**

يعتبر الشرف أحد المظاهر المتعمقة بالجانب المعنوي للحياة الخاصة والشرف هو الجوهرة المكونة للروح، **ويرى الفقه أن الشرف** "هو مجموعة الميزات والمكنات التي تمثل قدراً من القيم أدني من القيم الأدبية يفترض توافرها بالضرورة لدى كل فرد بحكم كونه شخصاً آدمياً، فيستوي أن يكون صاحب الحق صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً شريفاً أو خارجاً عن القانون". **أما الاعتبار فيقصد به:** "حصيلة الرصيد الأدبي أو المعنوي الذي اكتسبه الشخص تدريجياً من خلال علاقاته بغيره"[١٧] كما وسع المشرع من نطاق حماية الشرف والاعتبار، فقد جرم جميع الأفعال الماسة بهما، وأول هذه الاعتداءات جريمة القذف.

٣. **الرأي السياسي**

من البديهي القول إن الآراء السياسية ليست من الحياة الخاصة للسياسيين لأنها تشكل السمة البارزة لهم، كما تعتبر كذلك من المسائل التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة للشخص، ومن ثم لا يجوز الكشف عنها دون موافقة الشخص، كما أن نشر صورة شخص في إعلانات أحد الأحزاب بصورة تثير الاعتقاد أنه ينضم إلى هذا الحزب يعتبر من قبيل المساس بالخصوصية.

٤. **الحالة الصحية**

تعد الحالة الصحية للإنسان وتاريخه المرضي من الأمراض التي عانى أو يعاني منها وأسبابها وجميع ما يتعلق بحالته الصحية والأدوية التي يتناولها أو العلاجات التي يخضع لها عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة للإنسان.

---

[١٦] إبراهيم علي حمادي، انتهاك حرمة الحياة الخاصة "خطا صحفي نموذجا" دراسة مقارنة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، ص٢٧٥

[١٧] يوسف بوجمعة، حماية حقوق الشخصية، دراسة ماجستير، جامعة الجزائر، عام ٢٠١٠، ص ٣١

(ISSN: 2537 - 0758)

وسبب ذلك ان الحالة الصحية والرعاية الطبية التي تقدم له تعد من الأمور الخاصة التي يرغب الشخص عادة في عدم كشفها لأحد، وبالتالي فقد جرم المشرعون أي افشاء لهذه الأسرار المتعلقة بالحالة الصحية للشخص[١٨].

ثانياً: العناصر المادية لحق الحياة الخاصة

١. حرمة المسكن

تعتبر حرمة المسكن من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة، فهي المجال الرئيسي لممارسة الحياة الخاصة بل هي الإطار الضيق لهذه الحياة، ففي مجال حرمة المسكن تتركز خصوصيات الإنسان حيث ينعم بالهدوء والسكينة والاطمئنان، لذلك قيل إن المسكن ما سمي بذلك لأن الإنسان يجد فيه السكينة.

كما تعد من العناصر الأساسية للحق في حرمة الحياة الخاصة في التشريعات المختلفة، ويراد بالمسكن المكان المغلق المخصص للسكن والذي يملكه أو يحوزه أحد الأشخاص حيازة قانونية، ولا يجوز للغير الدخول إليه إلا بإذن صاحبه[١٩].

٢. حرمة المراسلات والمحادثات الخاصة

فيقصد بها الأحاديث الشخصية وتشمل المكالمات الهاتفية والاتصالات التي تتم عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، ولا يشترط التحدث بلغة معينة فجميع اللغات تصلح أن تكون محال للحماية، وتعتبر المحادثات الشخصية أسلوباً أو مظهراً من مظاهر الحياة الخاصة للإنسان والتي يعبر بها عن أفكاره وآرائه، ومنه فلكل فرد الحق في التمتع بالحرية بشأن أحاديثه الخاصة.

والمحادثات الشخصية نوعان **أولها:** الأحاديث المباشرة التي تدور بين الأفراد مباشرة، فللفرد الحق في سرية حديثه مع الآخرين وهذا الحق مرتبط بكيانه الشخصي، **وثانيهما:** التي يتم تبادلها عبر وسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية، ويتحقق

---

[١٨] أسامة عبد الغانم العبيدي، حماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد٢٣، العدد٤٦، ص٦٤

[١٩] عودة يوسف سلمان، الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، مجلة الحقوق، المجلد١، العدد٢٩ كلية الرافدين الجامعة، ٢٠١٧، ص٥.

الاعتداء في هذه الحالة من مجرد التصنت على المحادثات دون الالتفات على تحديد مضمونها، وقد مسح القضاء باللجوء لهذه الطريقة أو الإجراء للتصنت على متهم[٢٠].

٣. **الذمة المالية للشخص**

ان الذمة المالية للشخص تعد من اهم أمور حياته الخاصة ونشر أي معلومات عن الالتزامات والحقوق المالية الحاضرة والمستقبلية للشخص يعتبر انتهاك لحياته الخاصة، سواء أكانت هذه المعلومات نشرت بشكل مباشر وحددت الذمة المالية أو بشكل غير مباشر من خلال نشر مقدار الضريبة المفروضة على الشخص مما يسهل معرفة مقدار الذمة المالية للشخص، وكذلك يعد إخلالاً نشر حجم المعاملات التجارية أو مبلغ التأمين لأن ذلك يدل بشكل واضح على حجم ثروة الشخص[٢١].

وهنا نجد أن الحق في الحياة الخاصة لا تقتصر على أمر معين بذاته، ويعَد حق الحياة الخاصة من الحقوق المهمة التي يتمتع بها الفرد حول العالم، ويتأكد ذلك من خلال وجود هذا الحق في الكثير من الدساتير والاتفاقيات الدولية.

المبحث الثاني
حق الحياة الخاصة في النظام السعودي

تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة في توفير الحماية اللازمة لهذا الحق في مواجهة جميع التدخلات والاعتداءات المختلفة سواء من السلطات أو الأفراد، ولتحقيق هذا الحق، عليها أن تعتمد تدابير تشريعية تضمن إعمال الحظر المفروض على كل أنواع التدخلات والاعتداءات، وتحمي هذا الحق الهام للفرد، وبهذا يتأكد اعتبار حق الحياة الخاصة حق مكفول للإنسان؛ فهو يسهم في حماية والحفاظ على كرامة الفرد وحريته وخصوصياته واحترامه ككيان مستقل يستحق الحماية والتقدير.

قبل التفصيل في النصوص النظامية لحماية حق الحياة الخاصة في النظام السعودي نستعرض بشكل موجز الحماية الدولية لحق الحياة الخاصة حيث ان الحق في

---

[٢٠] جليلة بنت صالح نعمان، حق الخصوصية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي "القانون الجزائري نموذجا"، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد٥، العدد١٠، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ص٢٣٧.

[٢١] هاني صوادقية، حماية الحق في الحياة الخاصة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ٥ العدد ٢ جامعة البليدة، ٢٠١٢، ص٤٦٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

حق الحياة الخاصة حظي باهتمام كبير من قبل الأسرة الدولية وذلك رغبة لإلحاح الشعوب، مما نتج عنه صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الأمم المتحدة كما حرصت المنظمات الدولية على اهتمام به سواء من الناحية العالمية او الإقليمية وهذا ما سيتم تطرق اليه في هذا المطلب.

نشأ ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انعقد في أبريل ١٩٤٥ وكانت من الموضوعات التي تمت دراستها في المؤتمر، هو تضمين عدة اهداف من بينها دراسة مسألة حقوق الإنسان بوضوح وبطريقة فعالة، كما نص على انشاء لجنة لحقوق الإنسان بوصفها لجنة عليا تابعة للأمم المتحدة[٢٢]. وانطلاقا من مقاصد الأمم المتحدة لقد تولد عن اجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، اصدار قائمة دولية للحقوق والحريات الأساسية للإنسان سميت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث أنشأ رسميا بموجب قرار رقم ٧١٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة انعقاد دورتها العادية الثالثة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠، حيث يتكون هذا الأخير من ٣٠ مادة مسخرة للحفاظ على حقوق الانسان.

اقر الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الحق في الحياة في مادته الثالثة، إذ ينص على أن "لكل فرد الحق في الحياة وسلامة شخصه" فالحق في الحياة لا يعني مجرد العيش من أجل استمرارية النوع البشري بالقدر ما يعني الحق في الحياة الحرة الكريمة[٢٣].

ومن بين المبادئ التي كرسها الإعلان العالمي وأقررها صراحة، التأكيد على حرمة الحياة الخاصة، وضمان حصانة الفرد ضد انتهاك خصوصياته[٢٤]، حيث نصت

---

[٢٢] عتاك يمينة، الحق في الحياة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون، فرع حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١٩، ص٦٢.

[٢٣] عتاك يمينة، المرجع السابق، ص٦٥.

[٢٤] ميمون خيرة، الإطار القانوني في الحياة الخاصة في نطاق القانون الدولي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد٠٦ العدد٠١ الشلف، ٢٠٢٠، ص ٥٧٨.

المعاهدة الدولية على انه لا يجوز تعرض أحد لتدخل تعُسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل تلك التدخلات[٢٥].

المطلب الأول
الحماية القانونية لحق الحياة الخاصة

حرص المشرع السعودي على حفظ حق الحياة الخاصة انطلاقا من كل مبادئ الشريعة الإسلامية التي قام عليها التشريع السعودي وكذلك لما سبق ذكره من عناية بحق الحياة الخاصة في القانون الدولي. وهذا ملاحظ في نصوص عامة ونصوص خاصة جاءت في ثنايا التشريع السعودي. من جملة النصوص العامة التي ورد فيها حفظ حق الحياة الخاصة ما نص عليه النظام الأساسي للحكم (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية)[٢٦]، (للمساكن حرمتها ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها الا في الحالات التي يبينها النظام)[٢٧] وكذلك (المراسلات البرقية البريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصون ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الطلاء عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام)[٢٨]. وهناك أنظمة في التشريع السعودي جاءت بنصوص اكثر وضوح في ترسخ حق الحياة الخاصة للفرد وعقوبة الاعتداء على حق الحياة الخاصة كما ورد في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كلُّ شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:... ٤. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة

---

[٢٥] المادة ١٧، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م المنبثق من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صوتت المملكة العربية السعودية لصالح هذا القرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أقر الإعلان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م.

[٢٦] النظام الأساسي للحكم الصدر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ مادة ٢٦.

[٢٧] النظام الأساسي للحكم مادة ٣٧.

[٢٨] النظام الأساسي للحكم مادة ٤٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

بالكاميرا، أو ما في حكمها)[٢٩] و(يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كلُّ شخص يرتكب أيًّا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ١. إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، او القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي...)[٣٠].

كما ورد في نظام حماية البيانات الشخصية الذي (يُطبق على أي عملية مُعالجة لبيانات شخصية تتعلق بالأفراد تتم في المملكة بأي وسيلة كانت، بما في ذلك معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالأفراد المقيمين في المملكة بأي وسيلة كانت من أي جهة خارج المملكة. ويشمل ذلك بيانات المتوفى إذا كانت ستؤدي إلى معرفته أو معرفة أحد أفراد أُسرته على وجه التحديد)[٣١]. نظام حماية البيانات الشخصية نشر لكن لم يدخل حيز التنفيذ حتى الان حيث من المقرر العمل فيه بعد ٧٢٠ يوم من تاريخ النشر. ومما نص عليه نظام حماية البيانات الشخصية عقوبة نشر بيانات الفرد من دون اذن بالسجن لمدة لا تزيد على سنتين او بغرامة مالية لا تزيد على ٣ ملايين ريال او بهما جميها لما يترتب على نشر بيانات الفرد من انتهاك لحق الحياة الخاصة[٣٢]. كما ذكر ان من حق (من لحقه ضرر- نتيجةَ ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في النظام أو اللوائح- حق المطالبة أمام المحكمة المختصة بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي بما يتناسب مع حجم الضرر)[٣٣].

---

[٢٩] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ مادة ٣.

[٣٠] نظام مكافحة جرائم المعلوماتية مادة ٦.

[٣١] نظام حماية البيانات الشخصية الصادر مرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ٩/٢/١٤٤٣هـ مادة ٢.

[٣٢] نظام حماية البيانات الشخصية مادة ٣٥.

[٣٣] نظام حماية البيانات الشخصية مادة ٤٠.

المطلب الثاني
تطبيقات قضائية

١- وجه المدعي العام اتهام المدعي عليه بإقامة علاقة محرمة مع فتاة وابتزازيها بنشر صورها ما من شأنه المساس في الآداب العامة او حرمة الحياة الخاصة بالهاتف الفتاة. بين المدعي العام امام المحكمة الجزائية بالطائف ان المدعى عليه كان على علاقة مع الفتاة عبر الهاتف. طلبت الفتاة من المدعى عليه قطع هذه العلاقة، لكن المدعي عليه اخذ يبتزها يهددها بنشر صورها ورسائلها وملاحقتها اذا رفضت الخروج معه. لجئت الفتاة الى الجهات المختصة من اجل وقف تهديدات المدعى عليه، فجرى التنسيق معها بمجاراته ومواعدته في مكان ما من أجل استدراج والقبض المدعي عليه. تم القبض علي المدعي عليه من قبل الجهات المختصة وأقر بإقامة علاقة محرمة مع الفتاة كما أقر برسائل التهديدات بنشر وانتهاك حياة الفتاة الخاصة. صدر حكم المحكمة بإدانة المدعي عليه وسجن سنة من تاريخ إيقافه وغرامة مالية ١٠,٠٠٠ ريال وجلده ٥٠ جلدة مفرقة على دفعات بناء على المادة ٣، ٦، ١٣ من نظام جرائم المعلوماتية. وقد صدق الحكم من محكمة الاستئناف[٣٤].

٢- اتهام المدعي العام المدعي عليه في محاولة ابتزاز فتاة والحصول على مبلغ مالي وذلك بتهديديها بنشر صورها عبر الإنترنت منتهكا بذلك حق الحياة الخاصة. تقدمت فتاة بشكوى لمركز هيئة الامر بالمعروف بأنها عزمت قطع علاقتها عبر الهاتف مع المدعي عليه إلى أن المدعي عليه حددها بنشر ما جرى بينهما من الرسائل وصور وعليها أن تدفع له مقابل المالي من أجل عدم نشر صور الفتاة المحفوظة لديه. تم إعداد كمين وقبض على المدعي عليه وبحوزته الجوال الذي يحتوي صور ومراسلات الفتاة. عملا بالمادة ٣، ٦ ما من نظام الجرائم المعلوماتية المحكمة على إدانة المدعى عليه بإنتهاك الحياة الخاصة والحكم عليه بسجنه سنه من تاريخ ايقافه وجلده ٣٠٠ جلدة مفرقة. وتم تصديق الحكم من الاستئناف[٣٥].

---

[٣٤] مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤هـ الصادر من وزارة العدل المجلد ٢٤ ص ٩٣

[٣٥] مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤هـ الصادر من وزارة العدل المجلد ٢٤ ص ٩٩

(ISSN: 2537 - 0758)

الخاتمة

يعتبر حق الحياة الخاصة هو العمود الفقري لمجتمع يدعم القيم الإنسانية كما يعتبر هذا الأخير هو أول حق من حقوق الانسان حيث أنه بداية لحقوق أخرى، ونهاية صلاحياته تعتبر نهاية أيضا للحقوق الأخرى، ولطالما نادت به الشرائع السماوية وكذا الوضعية، وإذا كانت الشريعة الإسلامية سباقة في اعتراف بهذا الحق فان التشريعات الوضعية فقد أقرت هذا الحق واعطت له حماية وذلك على المستويين هما المستوى الدولي والمستوى الداخلي حيث اقرت جملة من المواد نصت على عدم المساس بالحق في حرمة الحياة الخاصة ومنها النظام السعودي الذي يحاسب على الاعتداءات التي تتم على الحياة الخاصة للأفراد.

ومن خلال هذا البحث نكون قد توصلنا إلى عدد من التوصيات والتي تتمثل في النقاط التالية:

- نشر وعي اجتماعي لدى الجمهور حول هذه الحقوق الفردية منها: حق حرمة الحياة الخاصة، متابعة من ينتهك حقهم من خلال العدالة، خاصة في ظل عدم وجود سابقة قضائية في هذا الصدد، لاسيما من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- نظرا للتطور الذي يشهده العالم بات الكشف عن أسرار الحياة الخاصة العائلية والمراسلات سهلا لذا وجب تطوير آليات قانونية ودولية جديدة للحد من الاعتداءات على هذه الحقوق ومنها حق الحياة الخاصة.
- تخصيص باب خاص في قانون العقوبات متعلق بحق الحياة الخاصة بدل النص عليها في مادة أو مادتين.
- زيادة عدد الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع حق الحياة الخاصة نظراً لأهمية هذا الحق من ضمن حقوق الإنسان.

وفي ختام هذا البحث نسأل الله أن نكون قد وفقنا في تبيان ما هو جديد في النظام السعودي بحق الحياة الخاصة، وإن كان يسيراً فالحمدلله على التمام والختام. ونسأل الله العفو عنا إن كنا مقصرين في هذا البحث.

صلى الله وسلم على نبينا محمد.

المراجع

- القران الكريم
- صحيح البخاري
- النظام الأساسي للحكم الصدر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧.
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر مرسوم ملكي رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨.
- نظام حماية البيانات الشخصية الصادر مرسوم ملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٩/٢هـ.
- الإعلان العالمي لحقوق الانسان ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م.
- نجيب حبيب جبل المشايخي، التنظيم الدستوري للحق في الخصوصية وضمانات القضائية– دراسة مقارنة، دار المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة أولى، ٢٠٢٠م.
- هوزان عبد المحسن عبد الله، المسؤولية التقصيرية الناجمة عن التعدي على الحياة الخاصة في القانون الفرنسي دراسة مقارنة، مجلة دفاتر السياسية والقانون، المجلد،١٢ العدد،٠١، ٢٠٢٠م.
- مجادى نعيمة، أثر إجراءات أمر الجزائي على الحق في حرمة الحياة الخاصة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد،٠٦ العدد،٠٢ تيارت، ٢٠٢٠م.
- رشيد شميشم، الحق في الحياة الخاصة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد١٢، ديسمبر، ٢٠١٨.
- إبراهيم علي حمادي، انتهاك حرمة الحياة الخاصة "خطا صحفي نموذجا" دراسة مقارنة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني.
- أسامة عبد الغانم العبيدي، حماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد،٢٣ العدد،٤٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

- عودة يوسف سلمان، الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة التي تقع عبر وسائل تقنية المعلومات الحديثة، مجلة الحقوق، المجلد،١ العدد ٢٩، كلية الرافدين الجامعة، ٢٠١٧.
- جليلة بنت صالح نعمان، حق الخصوصية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي "القانون الجزائري نموذجا"، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد،٥ العدد،١٠ جامعة الإخوة منثوري قسنطينة.
- هاني صوادقية، حماية الحق في الحياة الخاصة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ٥ العدد ٢ جامعة البليدة، ٢٠١٢.
- الشهاوي محمد، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- يوسف بوجمعة، حماية حقوق الشخصية، دراسة ماجستير، جامعة الجزائر، عام ٢٠١٠.